المسجد واستغنى عنه يكون مسجدا حتى يجوز الصلاة فيه عند الجنب
والحائض الكث فيه وهل حكم القاضي بشرط في وقف
المساجد والسقايات والرباط والخانات والمقابر
وهل للناس ان يجعلوا شيئا من الطريق مسجدا وهل
الفتوى في الوقف على قول الامام على قول ابي يوسف
وهل للمتولي الاستدانة على جهة الوقف لضرورة
غيرها وما الحكم في ذلك راجع المرجع في الفتاوى
والخلاصة والذخيرة والبزازية ان الوقف هو حبس
العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعته وهذا
عند ابي حنيفة وعندهما الوقف حبس العين على
حكم ملك الله تعالى وان ملك المالك يزول لا الى ملك
لانه فصل مجتهد فيه وهو مذهب الامام وحده وعند
يزول من غير قضاء وهذا مبني على اصل الخلاف به هو
ان الوقف لا يجوز عند الامام اصلا كذا في الاصل
وقيل يجوز عنده الا انه لا يلزم وهو الاصح وثمرة
ذلك ان الواقف لو مات قبل الحكم به صار ميراثا للورثة
وعندهما يجوز ويزول ملك الواقف عنه غير انه يزول
عند ابي يوسف بمجرد قوله وقفت وعليه الفتوى وعند
محمد لا يزول حتى يجعل للواقف او اليا ويسلمه اليه ولا يتم
الوقف عند الامام عند ابي حنيفة ومحمد حتى يقبضه
المتولي ويفرزه المالك عن الشاع خلافا لابي يوسف

ولا بد في صحة الوقف ان يجعل آخره لجهة لا تنقطع وهو
قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فانه يصح
ويصرف ريعه بعد ذلك للفقراء وقد صرح مشايخنا
ان التابيد ليس بشرط وهو الصحيح ويدل على ذلك
ما ذكره الامام الخصاف لو قال ارضي هذه موقوفة
على فلان او على ولدي جاز الوقف عندهما والغلة
له ما دام حيا وبعده للفقراء ويصح وقف العقار وما
يكون تبعا له من الاكرة والاتقار وكذا سائر الالات الحراثة
والمنقولات التي جرى فيها التعامل كالكراع والخف
والسلاح والنقاس والمرواقدوم والمشارة والحبا
وثيابها والمصاحف ووقف نصير بن يحيى كتبه الحافا
لها بالمصحف من حيث انها تمسك الدين تعليما وتعلما
وقراءة والدليل على صحة وقف الكراع ما روي عن ابي
هريرة رضي الله تعالى عنه انه افضل الصلاة والسلام
قال من احتبس فرسا في سبيل الله ايمانا واحتسابا
فان شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة
حسنات رواه احمد والبخاري وهو قول محمد ومن اخر
الترقفة الا نصار وقاسوا على ذلك وقف الدراهم والدنانير
لجريان التعامل واما اذا وقف الرجل على اولاده
ولا مال له ولا يخرج قسمته بين مستحقيه لانه لا حق
لهم في العين وانما حقهم في الغلة كذا في علمة كتب

Copyright © King Saud University